

Turkey out of the impasse of the International Monetary Fund Transition stages from dependency to independence Abstract

تركيا والخروج من مأزق صندوق النقد الدولي مراحل الانتقال من التبعية إلى الاستقلال

Bassmah Tom^{*1}.

¹The University of Jordan, Amman, Jordan.

*Corresponding author: basma_tom@yahoo.com.

Received 27 Sep 2017, Accepted 01 Mar 2018, Published 01 Jan 2020.

Abstract

The study aims to identifying the reasons for Turkey's borrowing from the International Monetary Fund and its implications for its economic reality. And explain how the AKP managed to get the country out of its economic crisis and reach a state of prosperity, and to be able to pay the whole debt of Turkey to the International Monetary Fund in 2013.

The study is based on a basic assumption: "There is a correlation between the ability of the AKP to get Turkey out of the IMF's predicament and to pay the whole Turkish debt in 2013 and the economic policies imposed by the party since taking position in 2002 as part of the structural reforms that it adopted." For this study both the career approach and the decision-making approach were employed. The study concluded that the new economic policy adopted by the Justice and Development Party since its arrival to power and imposed by a strict economic vision based on the principle of fighting corruption and imposing structural reforms has produced a positive economic reality. Through that it could pay its whole debt to the International Monetary Fund in 2013.

Therefore, the study recommends that Turkey and the countries that have succeeded in paying their debts to the IMF should form an economic advisory club that supports and directs countries that are keen to end their debts to the IMF by providing effective solutions and possible assistance. Turkey and the developing countries, especially the Arab countries, and the countries that agree on the necessity of reforming the IMF Charter, should try to form an internal front that demanding for and supports the reduction of the control of the major countries on the policies and decisions of the IMF and pressure to amend the articles of the Charter of the Fund.

Keywords: International Monetary Fund, Justice and Development Party, Religion and Dependence.

المخلص

تهدف الدراسة إلى تشخيص أسباب اقتراض تركيا من صندوق النقد الدولي وتداعيات ذلك على واقعها الاقتصادي. وتوضيح الكيفية التي استطاع بها حزب العدالة والتنمية إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والوصول بها إلى حالة الازدهار، والتمكن من سداد كامل ديون تركيا لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٣. هذا وتستند الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: "أن هنالك علاقة ارتباطية بين قدرة حزب العدالة والتنمية على إخراج تركيا من مأزق صندوق النقد الدولي وسداد كامل الدين التركي له عام ٢٠١٣ وبين السياسات الاقتصادية التي فرضها الحزب منذ توليه السلطة عام ٢٠٠٢ ضمن الإصلاحات الهيكلية

التي تبناها". ولدراسة ذلك تم توظيف كل من المنهج الوظيفي ومنهج صنع القرار. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن السياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة، وفرضه رؤية اقتصادية صارمة تقوم على مبدأ مكافحة الفساد وفرض إصلاحات هيكلية، أفرزت واقعا اقتصاديا إيجابيا. استطاع من خلاله تسديد كامل الدين التركي لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٣.

وعليه توصي الدراسة بضرورة أن تشكل تركيا والدول التي نجحت في سداد ديونها لصندوق النقد الدولي ناديا اقتصاديا استشاريا يدعم ويوجه الدول الحريضة على إنهاء ديونها للصندوق من خلال تقديم الحلول الناجعة والمساعدات الممكنة. وأن تحاول تركيا والدول النامية وخاصة العربية منها والدول المتفقة على ضرورة إصلاح ميثاق صندوق النقد الدولي، تشكيل جبهة داخلية تطالب وتدعم الحد من سيطرة الدول الكبرى على سياسات وقرارات الصندوق، والضغط من أجل تعديل بنود ميثاق الصندوق خاصة ما يتعلق بقانوني التصويت والتمثيل.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، حزب العدالة والتنمية، الدين والتبعية.

المقدمة

الإطار النظري والدراسات السابقة

إثر الحرب العالمية الثانية تشكل نظام دولي جديد أفرز قوى جديدة على الساحة الدولية، تولت إدارة هذا النظام الدولي. وشكلت وفق رؤيتها مؤسسات دولية تخدم بشكل كبير مصالحها. ومن هذه المؤسسات ما عرف بصندوق النقد الدولي، والذي يعتبر وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسة مركزية في النظام النقدي، بل أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية، فهو وكالة متخصصة أنشئت بموجب المعاهدة الدولية عام ١٩٤٥. ويقوم أساسا على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وتقوم هذه الوكالة بإقراض الدول لإنجاز إصلاحاتها الاقتصادية، ولتشرف بعد ذلك على جدولة ديونها وفق برامج محددة تفرضها على الدول المقترضة.

وفي ظل معاناة الجمهورية التركية من اضطرابات اقتصادية متفاوتة، مع ما ورثته من اقتصاد منهيار في نهاية الدولة العثمانية، قامت تركيا بالانضمام لصندوق النقد الدولي عام ١٩٤٧، ولتكون أول اتفاقية استعدادات ثمانية وقعتها تركيا مع عام ١٩٦١. لكن الواقع الاقتصادي التركي ظل في تدهور جنبا إلى جنب مع الاضطرابات السياسية المتتالية، لتصل الأزمة الاقتصادية في نهاية سبعينيات القرن العشرين إلى حد أسوأ مما كانت عليه في نهاية الدولة العثمانية. فالحقيقة أن البرامج التي وضعها صندوق النقد الدولي لعلاج الأزمات الاقتصادية في البلاد لم تجد نفعا، وأن خطط " تحقيق الاستقرار " و " تثبيت الاستقرار " في الأعوام من ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧٠ لم تحقق الإصلاح الاقتصادي المنشود، كما أن البدء " ببرنامج التثبيت الاقتصادي " في ثمانينيات القرن العشرين لم يدم طويلا في ظل الفساد السياسي المستشري. لتصل تركيا بعدها في تسعينيات القرن العشرين إلى ما عرف " بالعقد الضائع " الذي شهد انقلابا ناعما، وثمانى حكومات ائتلافية وحكومتى حزب واحد لم يدم عمر الواحدة منهما خمسة أشهر ومواجهات عنيفة مع الأكراد، وقدرة للسياسيين على نزع الأموال من البنوك دون قيد أو رقابة، أوصل البلاد إلى أزمة عام ٢٠٠١، وهي تمثل حالة انهيار اقتصادي كبير، لم ينقذها " برنامج الصدمة لمكافحة التضخم " الذي وضعه صندوق النقد الدولي، بل أتى بنتائج عكسية وسلبية منذ بدء التطبيق، لتكشف هذه الأزمة عمق الفساد السياسي والمالي للحكومات والجهاز المصرفي.

إلا أن تحولا بدأ مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منذ عام ٢٠٠٢ واستمراره فيها لأربع دورات متتالية حتى كتابة هذه الدراسة. تمثل في رؤية اقتصادية مغايرة وصارمة تمكن من خلالها الحزب الحاكم من إنقاذ الاقتصاد التركي. رؤية تقوم على مبدأ مكافحة الفساد وفرض إصلاحات هيكلية في كافة الاتجاهات وعلى رأسها المجال الاقتصادي. فاستطاع من خلالها تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي لتثبيت الاستقرار، كما تمكن من تسديد كامل ديون تركيا للصندوق عام ٢٠١٣.

بناء على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة البحثية لتقوم بدراسة تداعيات الاقتراض من صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة، وتشخيص أسباب وتداعيات اقتراض تركيا من صندوق النقد الدولي في ظل المعطيات السياسية المزامنة منذ عام ١٩٥٨-٢٠٠١، ولتسهم في التعرف على الكيفية التي استطاع من خلالها حزب العدالة والتنمية والذي وصل إلى السلطة منذ عام ٢٠٠٢ إنقاذ اقتصاد البلاد من الانهيار وتحقيق نجاحات كبيرة أوصلته إلى المرتبة السادسة عشر على المستوى الاقتصادي

العالمي عام ٢٠١٦، ولتتبع السياسات التي استطاع على إثرها حزب العدالة والتنمية سداد كامل الدين التركي لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٣.

الدراسات السابقة

هناك بعض من الدراسات المختلفة التي ناقشت موضوع الدراسة من جوانب متعددة، والمنشورة في كتب ومجلات متخصصة ومحكمة، وسوف يتم استعراض عددا منها والمتمثلة فيما يلي:

تؤكد رواء الطويل (٢٠١٠) في كتابها على أن الأزمة الاقتصادية في تركيا بدأت مع بداية تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد التركي عام ١٩٩٩ تحت عنوان مكافحة التضخم، الذي رافق الاقتصاد التركي منذ نشأة الدولة التركية الحديثة، ليقع الاقتصاد التركي بكامله تحت قبضة صندوق النقد، ويسجل أسوأ أداء له منذ نصف قرن، لتصبح موارد البلاد موجهة لخدمة قروض الصندوق، ومن ثم إحكام الولايات المتحدة سيطرتها على القرار السياسي التركي، من خلال سيطرتها على اقتصادها.

تكمن مشكلة دراسة جباري و العوادي (٢٠١٤) في محاولة معرفة مدى فاعلية استهداف التضخم في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، هذا وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة استهداف التضخم من خلال تعريف السياسة والمتطلبات اللازمة لتجسيدها بنجاح، ورفع مستويات الشفافية المطلوبة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه ومن أجل النجاح في عملية تطبيق سياسة استهداف التضخم، يجب أن يتمتع البنك المركزي بقدر كبير من الاستقلالية، وضرورة توافر ظروف تتيح مرونة في أسعار الفائدة ونظام سعر الصرف، ووجود أسواق مالية متطورة لضمان وجود جهاز مصرفي قوي وسليم. كما توصلت الدراسة لعدد من التوصيات منها: أنه ومن أجل التطبيق السليم لسياسة التضخم، لا بد من استيفاء كل المتطلبات المؤسسية والاقتصادية وعدد من الأدوات غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية، وزيادة المصداقية والشفافية فيها.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها جاءت لتناقش جانبا ذا علاقة، حيث تتناول وقوع تركيا في مأزق صندوق النقد الدولي ووصوله إلى حافة الانهيار عام ٢٠٠١ وتتنوع سياسات وبرامج الصندوق التي لم تجد نفعا في تقليص الدين التركي. والتسبب بنتائج عكسية وسلبية منذ بدء تطبيقها، كما تتنوع الدراسة الكيفية التي خرجت بها تركيا من مأزق الصندوق من خلال الخطوات العملية للرؤية الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية للإصلاح الاقتصادي منذ وصوله للسلطة عام ٢٠٠٢، والتي حققت ازدهارا اقتصاديا إيجابيا، وتمكنت من سداد كامل الدين التركي لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٣.

مشكلة الدراسة

رغم أهمية التعرف على البرامج التي فرضها صندوق النقد الدولي لبرمجة ديون تركيا ومدى نجاحها أو فشلها، ورغم أهمية تشخيص السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة عام ٢٠٠٢، والتي تمكن على إثرها من سداد كامل الدين التركي لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٣. إلا أن الإشكالية تكمن في اتجاهين، أولهما في التعرف على مدى فاعلية وشفافية البرامج التي وضعها صندوق النقد الدولي لجدولة الديون التركية وتحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومدى مناسبتها وتوافقها مع الواقع السياسي للبلاد، حيث أن كافة البرامج من "برنامج تحقيق الاستقرار" مروراً "برنامج تثبيت الاستقرار" وصولاً إلى "برنامج الصدمة لمواجهة التضخم" قد أوصلت الاقتصاد التركي إلى حافة الانهيار عام ٢٠٠١. وثانيهما في محاولة الصندوق التدخل في السياسة التركية وتوجيهها، مما يعكس حقيقة تداعيات الاقتراض من صندوق النقد الدولي، والوصول إلى الرابط العجيب بين "الدين والتبعية".

أسئلة الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة عن مجموعة التساؤلات التالية:

١. لماذا يقرض صندوق النقد الدولي الدول وما تداعيات ذلك عليها؟
٢. كيف وقعت تركيا في مأزق صندوق النقد الدولي؟
٣. كيف استطاع حزب العدالة والتنمية أن يخرج تركيا من مأزق صندوق النقد الدولي؟

أهمية وأهداف الدراسة

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال مجالين اثنين؛ الأول: المجال العلمي باعتباره يقوم على التعرف على البرامج التي فرضها صندوق النقد الدولي في جدولة الديون التركية، والأزمات الاقتصادية المتتالية التي عانت منها تركيا في ظل هذه البرامج والتي أوصلتها في ظل واقع سياسي مضطرب إلى حافة الانهيار الاقتصادي عام ٢٠٠١. وكذا التعرف على الرؤية الاقتصادية التي تبناها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة عام ٢٠٠٢ لإنقاذ الاقتصادي التركي، والتي تمكن في ظلها من سداد كامل الدين التركي لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٣. والثاني: الجانب العملي باعتباره يتناول الممارسات التطبيقية التي اتبعها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله للسلطة، لإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والوصول إلى حالة الازدهار من جهة، والقدرة على سداد كامل الدين التركي لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٣ من جهة أخرى.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة من خلال مضمونها لتحقيق جملة من الأهداف المتمثلة بما يلي:

١. التعرف على تداعيات الاقتراض من صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة.
٢. تشخيص أسباب اقتراض تركيا من صندوق النقد الدولي وتدابير ذلك على واقعها الاقتصادي.
٣. توضيح الكيفية التي استطاع بها حزب العدالة والتنمية إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والوصول بها إلى حالة الازدهار، والتمكن من سداد كامل ديون تركيا لصندوق النقد الدولي عام ٢٠١٣.

فرضية الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة والأهداف سالفة الذكر، تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها أن: "هنالك علاقة ارتباطية بين قدرة حزب العدالة والتنمية على إخراج تركيا من مأزق صندوق النقد الدولي وسداد كامل الدين التركي له عام ٢٠١٣ وبين السياسات الاقتصادية التي فرضها الحزب منذ توليه السلطة عام ٢٠٠٢ ضمن الإصلاحات الهيكلية التي تبناها". وكما ينبثق عن هذه الفرضية فرضيات أخرى تتمثل بما يلي:

١. هنالك علاقة ارتباطية بين الفساد السياسي في تركيا وبين فشل الحكومات في تطبيق برامج صندوق النقد الدولي لبرمجة الديون وتحقيق الإصلاح الاقتصادي في مراحل ما قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة.
٢. كلما بقي الاقتصاد التركي تحت قبضة صندوق النقد الدولي كلما استطاع الصندوق التحكم بالقرار السياسي التركي.

منهجية الدراسة

بناء على مشكلة الدراسة والفرضيات والتساؤلات سالفة الذكر، تم استخدام كل من المنهج الوظيفي ومنهج صنع القرار، واللدان وظفا ضمن حدود عناصر الدراسة.

– منهج صنع القرار: يعتبر هذا المنهج الأكثر شيوعاً في دراسة الظواهر السياسية، على اعتبار أن أي نظام وظيفته صنع القرار، وواضع هذا المنهج هو ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) وإن كان قد طبقها على السياسة الخارجية، حيث يركز هذا المنهج على التفاعلات التي تحدث بين العناصر الرسمية في النظام السياسي والعناصر غير الرسمية من أحزاب وجماعات ضغط ورأي عام وإعلام، والتي تقرر السياسات العامة، وعلى الأشخاص الذين يصنعون القرارات ويحددون أفعال الدولة، وبالتالي يركز على طبيعة ونفسية صنع القرار ومصالحهم وعقائدهم ومستواهم العلمي والثقافي، وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال تتبع أسلوب تعامل حزب العدالة والتنمية الحاكم مع الأزمة الاقتصادية الحادة والإصلاحات الهيكلية التي فرضها، وكذلك الخطوات التي اتبعها في تسديد الدين التركي لصندوق النقد الدولي، والذي أنهى آخر جرعته عام ٢٠١٣.

– المنهج الوظيفي: ويقوم هذا المنهج على دراسة الدولة من حيث علاقاتها الداخلية والخارجية، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها في ظل منظومة دولية متكاملة، وأثر العوامل الجغرافية كموقع الدولة، ومكوناتها المجتمعية، والموارد الطبيعية وغيرها، على الأنشطة السياسية للدولة، وأثر هذه الأنشطة على الاستقرار الداخلي، كما يدرس

قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو، في ظل الظروف الخارجية ومشكلاتها الإقليمية، وعلاقاتها مع دول الجوار، وعليه تم استخدام هذا المنهج عند مناقشة دور حزب العدالة والتنمية كحزب حاكم في توظيف رؤيته السياسية والاقتصادية في تخلص البلاد من أزمتها الاقتصادية، وإصراره على تسديد كامل الدين التركي لصندوق النقد الدولي للحد من تدخلاته في القرار السياسي التركي.

هيكلية الدراسة

وللإجابة على تساؤلات الدراسة فقد تم تقسيمها إلى:

- مقدمة.
- المبحث الأول: صندوق النقد الدولي: لماذا يُقرض الدول؟
- المبحث الثاني: تركيا تقع في مأزق صندوق النقد الدولي.
- المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية يُخرج تركيا من مأزق صندوق النقد الدولي.
- الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي: لماذا يُقرض الدول؟

إن أبسط طريقة لفهم صندوق النقد الدولي تكمن في دراسة آثاره في البلدان التي اضطرت للتعامل معه، ودراسة الآثار السياسية والاجتماعية للحل الذي يفضل صندوق النقد الدولي، رغم أن بوابة الدخول إلى دهاليزه هو الاقتصاد.

المطلب الأول: نظرات في مؤسسة صندوق النقد الدولي

تزامن ظهور فكرة صندوق النقد الدولي مع أواخر الحرب العالمية الثانية، في محاولة لإيجاد نظام نقد دولي بناء على ميزان القوى الجديد الناتج عنها. وتبلورت الفكرة في يوليو عام ١٩٤٤ أثناء مؤتمر للأمم المتحدة في بريتون وودز في أمريكا، اتفق فيه ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي، يهدف لتجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت بحدوث الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، (الطويل، ٢٠٠٢).

فصندوق النقد الدولي من ناحية تعريفية هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات، الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة. ويعد أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية)، فهو وكالة متخصصة أنشئت بموجب المعاهدة الدولية عام ١٩٤٥. ويقوم أساسا على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي، يعتمد بدرجة رئيسة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع متطلبات السوق، (محمد، د.ت).

ومع ذلك هنالك من يعتبر أن فكرة صندوق النقد الدولي ما هي إلا وجه آخر للإمبريالية. ففي معرض تحليل العلاقة بينه وبين الاستعمار، يراه الكثير أنه حجر الأساس للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر الذي يكرس لاستعمار جديد، فهو نظام نقدي دولي وُضع بناء على ميزان القوى الناتج عن الحرب العالمية الثانية، وهو محرك النظام النقدي الدولي، لذا فهو أداة رئيسة لتنفيذ الانتقال إلى الاستعمار الجديد والمحافظة عليه، ويتضح ذلك على عدة مستويات هي:

- المستوى النقدي - الاقتصادي: وذلك من خلال العودة إلى اعتماد الذهب كمعيار للقيمة. وهذا الأمر يخدم أمريكا بالدرجة الأولى، ويضر بمصلحة الدول النامية، فمصارف الدول النامية لم تعد تحتوي على سبائك ذهب، لأن الدول التي استعمرتها أفرغت بنوكها من الذهب ووضعت نقودها الورقية بديلا عنه. كما أعاد نظام المعيار الذهبي مفهوم العملات الصعبة، والعملية الصعبة الوحيدة في تلك الفترة هي الدولار، الذي أصبح العملة الوحيدة للتجارة العالمية وتسديد المدفوعات الدولية. وكذا وجود الدولار كعملة احتياطية وحيدة، إضافة لكونه وسيلة المدفوعات الدولية، مما أجبر الدول النامية على الاحتفاظ باحتياطياتها النقدية بالدولار، فأوجد ذلك تبعية نقدية تجاه الدولار، (قسم البحوث والدراسات، ١٩٨٨).

– الانتقال من التبعية النقدية إلى التبعية السياسية: إن ما سبق يعكس ظروف التبعية السياسية التي ابتليت بها الدول المقترضة. فقيمة عملة أية دولة تحدد بما تملكه من ذهب أو دولار (قسمتها لم تعد تعبر عن الناتج الداخلي من البضائع والثروات، وإنما موقعها في التجارة الدولية، وبما أن الدول وخاصة النامية منها لا تملك إلا تصدير المواد الأولية، فهي ملزمة بتوجيه سياساتها الاقتصادية نحو زيادة إنتاج المواد الأولية، واستيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية، مما يعمق نظام التبعية وإدخال الدول في حلقة التنافس في السوق الدولية لبيع مواردها الأولية، فيزيد بذلك ضعفها وتخلفها وتقل إمكانية إقامة تعاون وتكامل اقتصادي فيما بينها للخروج من دائرة التخلف، مما يدفعها لتقديم تنازلات سياسية للدول الكبرى المسيطرة، مثل إقامة قواعد عسكرية، أو اعتماد سياسة موابلة لها، وغير ذلك مما يفقد الدول استقلالها السياسي، ودخولها في دورة نقدية معقدة، محركها الرئيس هو صندوق النقد الدولي، (قسم البحوث والدراسات، ١٩٨٨).

المطلب الثاني: تداعيات الاقتراض من صندوق النقد الدولي

إن أبرز تداعيات الاقتراض من صندوق النقد الدولي هو الدخول في دائرة الدين والتبعية. ففي الحقيقة أن صندوق النقد الدولي والذي يدعي لنفسه صفة الهيئة الفنية الاستشارية المحايدة سياسيا بالنسبة لمشكلات ميزان المدفوعات، يقابل عبء الديون المتزايدة على الدول المستدينة والذي يشكل سببا مباشرا لمعظم أزمات المدفوعات بالطريقة نفسها باللامبالاة المثيرة للدهشة من هيئة تدعي صفة المستشار لشؤون ميزان المدفوعات، فعون السنة الحالية للدول النامية سوف يشكل عبء تسديد الدين في السنة التالية. فصندوق النقد الدولي يفترض أن الدول المقترضة يمكن أن تخطط للمستقبل على أساس أنها سوف تواصل الحصول على مقادير كبيرة من العون إلى أجل غير محدد، ولذا فإن الصندوق لا يقدم لمختلف الأمم نصائح تفيدها من أجل إنقاص وارداتها والوقوف على قدميها اقتصاديا، وإنما هو يديرها لكي تؤهل نفسها للحصول على كميات متزايدة من التسليفات الجديدة، وبدون الدخول في تفاصيل الأمور تكون النتيجة في أن الحكومات التي تخضع لوصفات الصندوق سواء برضاها أو مع بعض التحفظ، لن تستطيع أن تمنح مواطنيها اقتصادا صحيا وحياء أفضل. وإنما إغاثة ظرفية في وجه مشكلات المدفوعات المباشرة. وقد يحاول صندوق النقد إظهار العون الخارجي رغم ما سيؤدي إليه إعادة تقسيط الديون وسدادها في المستقبل مع الفوائد الإضافية الناتجة عن التأجيل إلى مستقبل غامض. فلن تستطيع الدولة أساسا تسديد قيمة العون، وإنما البقاء في دائرة تسديد أقساط الديون. فالدولة الفقيرة حينها ستبقى تجري أسرع وأسرع ولكن في المكان ذاته، مما يضطرها للرضوخ إلى شروط صندوق النقد التي تساعد على بقاء المدين المؤهل للتمرد ضمن الحظيرة. والحقيقة أن البلدان المستقلة اسميا تجد أن ديونها وعجزها عن تمويل حاجاتها الراهنة من الواردات، تجعلها مقيدة برباط صارم من الدائنين، فصندوق النقد الدولي سيجبرها على مواصلة العمل في المزرعة، ويفرض تمويل جهدها لتأسيس مشروع مستقل. أي أنها عبودية دين على المستوى الدولي، وإذا ما ظلت هذه الدول داخل إطار هذا النظام، فإنها محكومة بالتخلف الدائم، وبالأحرى بتنمية صادراتها لخدمة المشروعات المتعددة القوميات وعلى حساب التنمية لتأمين حاجات مواطنيها (باير، ١٩٧٧).

المبحث الثاني: تركيا تقع في مأزق صندوق النقد الدولي

في نهايات الدولة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى، وما تبعه من ميلاد الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، عانى الاقتصاد التركي من ضعف شديد، فالزراعة اعتمدت على تقنيات متخلفة، والقاعدة الصناعية غدت ضعيفة والمصانع قليلة، وحتى التي تنتج سلعا أساسية كالسكر والدقيق كانت تحت سيطرة أجنبية.

المطلب الأول: نظرات عامة في الاقتصاد التركي منذ (١٩٢٣-١٩٧٩)

ورثت الجمهورية التركية اقتصادا ضعيفا بعد انهيار الدولة العثمانية، ورغم تعافيه بعد الحرب العالمية الأولى في الفترة من ١٩٢٣-١٩٢٩، إلا أن الدولة تدخلت في ثلاثينيات القرن العشرين من خلال إرسائها مبدأ عرف " بسيطرة الدولة ". تباطأ النمو في تركيا أثناء سنوات الكساد عدا ما بين ١٩٣٥-١٩٣٩. وفي أربعينيات القرن العشرين تعطل الاقتصاد بسبب الاحتفاظ بحياض مسلح أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد زادت نفقات الدولة العسكرية وحُدَّت بشكل تام التجارة الخارجية (www.marefa.org).

إن السياسة التي تبنتها تركيا كانت محكومة بعوامل خارجية تمثلت بالنظام الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الأولى والتجربة الاشتراكية في روسيا، وبموامل داخلية موروثه كالاقتصاد المنهار في نهايات الدولة العثمانية ونظام الامتيازات والديون الأجنبية والتعويضات التي فرضت على تركيا، مما مهد أخيرا للرأسمال الأجنبي النفوذ إلى الاقتصاد التركي، وتوسعت استثمارات شركة الاستثمارات الأمريكية التركية، لتجعل العلاقة الاقتصادية الأمريكية التركية علاقة جوهرية، دفعت تركيا نحو أمريكا في

كافة جوانب العلاقات. وعندها بدأت الحكومة تشجع الاستثمار الأجنبي، والمشاريع المشتركة مع الرأسماليين الأتراك. غير أن المدة بين ١٩٤٢-١٩٥٨ كانت سنوات شهدت أحيانا تحسنا في الاقتصاد التركي، وذلك يعود للطلب الأوروبي على الغذاء بعد الحرب العالمية الثانية. فضلا عن الازدهار الاقتصادي ونجاحات اقتصادية مبنية على صادرات تركيا من المواد الغذائية والمواد الأولية. ونشاط التجار في استيراد السلع التي تباع بأسعار مريحة (democraticac.de).

أما في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين فقد حدث تغير واضح في السياسة الاقتصادية، حيث تبنت تركيا استراتيجية معينة للتنمية الاقتصادية تستند على مبدأ التنمية الصناعية بالدرجة الأولى، على اعتبار القطاع الزراعي عامل مساند، ورغم أهميته لكنه أقل مرتبة من القطاع الصناعي، وبدأ التحول من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد يمتلك حجم كبير من التصنيع، وكانت تركيا تسعى لمحاكاة الطراز الغربي، (فرحان، ١٩٨٤) ولكن هذه السياسة الاقتصادية التصنيعية كانت قائمة على الاستيراد إلى ما قبل عام ١٩٨٠، وذلك بهدف تغطية الطلب المحلي، وأعطت الأولوية لحماية فروع الصناعة القائمة حديثا بالجمارك وغيرها من الضرائب الأخرى لفترة طويلة، وظل الحال حتى ٢٤ يناير ١٩٨٠، ليتم حينها إعداد برنامج اقتصادي لتحقيق تحولات اقتصادية جذرية، ويتم التخلي عن استراتيجية التصنيع القائم على الاستيراد والتمسك بنموذج تصنيعي يعتمد على التصدير، (قطب، ٢٠٠٩).

لذا وبشكل عام عانت تركيا اضطرابات اقتصادية تفاوتت وتدرجت، لتقع أخطر أزمة في أواخر سبعينيات القرن العشرين. وذلك نتيجة للتوسع السريع الذي قاده الصناعة، فاستمرت بارتفاع حاد في الواردات، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات، وقد نُفذت عملية تخفيض الليرة التركية وبرامج التقشف المصممة لتخفيف الطلب المحلي على السلع الأجنبية وفقا للمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي. فأدت هذه التدابير إلى تحسن كاف في الحسابات الخارجية للبلد لإتاحة إمكانية استئناف القروض المقدمة لتركيا من الدائنين الأجانب، وعلى الرغم من أن التدخلات العسكرية عامي ١٩٦٠ و١٩٧١ كانت مدفوعة جزئيا بالصعوبات الاقتصادية، إلا أنه وبعد كل تدخل كان يعزز السياسيون الإنفاق الحكومي، مما كان يؤدي إلى تأزم أكثر في الاقتصاد. وفي ظل غياب الإصلاحات الهيكلية كانت تركيا تعاني من عجز مزمن في الحساب الجاري، والذي يمول عادة من الاقتراض الخارجي الذي جعل الدين الخارجي للبلاد يرتفع من عقد إلى عقد، ليصل بحلول عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٦،٢ مليار دولار أمريكي، أي أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وبلغت تكاليف خدمة الديون في تلك السنة ٣٣٪ من صادرات السلع والخدمات. وعليه فإن اقتصاد تركيا في أواخر السبعينيات وصل إلى أسوأ أزمة منذ سقوط الدولة العثمانية، خاصة وأن السلطات التركية لم تتخذ التدابير الكافية للتكيف مع الزيادة الحادة في أسعار النفط العالمية في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤. وقامت بتمويل العجز الناتج عن ذلك بقروض قصيرة الأجل من المقرضين الأجانب، ليصل التضخم عام ١٩٧٩ إلى مستويات ثلاثية، ولترتفع البطالة إلى نحو ١٥٪، وأصبحت الصناعة لا تستخدم سوى نصف طاقتها، ولم تتمكن الحكومة من دفع حتى الفائدة على القروض الأجنبية (en.wikipedia.org-economic history of turkey).

المطلب الثاني: تفاصيل في العلاقة بين تركيا وصندوق النقد الدولي وانعكاساتها (١٩٥٨-١٩٨٠)

تحرك صندوق النقد الدولي عام ١٩٥٨ للإشراف على عمليات إعادة جدولة الديون في تركيا " وتحقيق الاستقرار"، واتخاذ التدابير التي تنطوي على تخفيض قيمة العملة بحكم الأمر الواقع، والقيود المفروضة على الإنفاق الحكومي، وتفكيك التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال (وقد حدث أول تدخل عسكري خلال هذا الركود). وبين عامي ١٩٦٠-١٩٧٠ نمت الصادرات بمعدل ٥،٩ ٪ وارتفعت الواردات ٦،٧ ٪. وتطلب هذا الخلل زيادة في التمويل الخارجي، وكانت السلع الزراعية والمواد الخام تمثل ٧٠ ٪ من عائدات التصدير، مما يعني أن الاقتصاد التركي عام ١٩٧٠ لم يكن أكثر سلاسة في السوق العالمية عما كان عليه قبل عقد من الزمن، فازداد التضخم نحو الأرقام المزدوجة، ووصل العجز في التجارة الخارجية إلى أعلى مستوياتها، وتجاوز الدين الخارجي مبلغ المليار دولار. هنا تحرك صندوق النقد الدولي للمرة الثانية، وشملت حزمة " تثبيت الاستقرار" لعام ١٩٧٠ تخفيض قيمة العملة بنسبة ٦٥ ٪. وتدابير تحرير أخرى على غرار وصفة عام ١٩٥٨. وخلال الفترة من ١٩٧٨-١٩٧٩ خفضت قيمة الليرة ٣٥ ٪ عام ١٩٧٨ و ٧٨ ٪ عام ١٩٧٩ من خلال الارتباط باتفاقيتين احتياطييتين مع صندوق النقد الدولي المتردد. وأسفرت تعديلات أسعار الصرف عن زيادة كبيرة في تحويلات العاملين، ولكنها فشلت في البدء بأي زيادة كبيرة في الصادرات، وقد استلزم ذلك فرض قيود قسرية على الواردات، لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بدرجة كبيرة. مما أدى إلى تقنين المدخلات المستوردة الأولية والمتوسطة، وحدوث اختناقات في الإنتاج، فقلَّ المستوى العام للنشاط الاقتصادي، وارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ وارتفعت مؤشرات المعيشة، وأصبح النقص والطواير الطويلة والأسواق السوداء سمة عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ (turkey economic under the generals-www.merip.org) ورغم أن تركيا لم تتقدم بأي طلب

للحصول على القروض من صندوق النقد الدولي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠، لكنها وقعت مع الصندوق في عام ١٩٨٠ أول اتفاقية استعداد ائتماني طويلة الأمد (ترك برس، ٢٠١٦).

وفي يناير ١٩٨٠ تم تثبيت برنامج اقتصادي شامل تم إعداده بالتشاور مع صندوق النقد الدولي، وكانت هذه الجرعة الثالثة والأثقل من "أدوية صندوق النقد الدولي"، حيث شملت خفض قيمة العملة ٣٣٪، ومحاولة كبح جماح نمو الأموال وإلغاء ضوابط الأسعار، وتقديم الدعم للمؤسسات الحكومية، ووقف الإنفاق على العجز، والتي سيتولى صندوق النقد الدولي رصدها جميعا. وفي المقابل أصدر صندوق النقد الدولي في حزيران ١٩٨٠ أمولا تعادل ٦٢٥٪ من حصة تركيا في صندوق النقد الدولي، وهي أعلى قيمة تمنح على الإطلاق لأي بلد حتى ذلك الوقت. وفي تموز من نفس العام ألغيت الحدود القصوى لأسعار الفائدة باعتبارها "الخطوة الثانية". وبدأ صندوق النقد الدولي بما عرف "بالخدع الأخضر"، لبدء تدفق أموال جديدة إلى جانب تخفيف الديون. ورغم أن "برنامج الاستقرار" قد أعد من أجل القضاء على حالات النقص والحد من التضخم والعجز في ميزان المدفوعات على المدى القصير، ومحاولة تشجيع "المبادرة الخاصة" ورأس المال الأجنبي، وتشجيع هيكل صناعي ومالي أكثر كفاءة قادر على توليد النمو والحفاظ عليه، إلا أن انقلاب ١٩٨٠ جعل "برنامج الاستقرار" ومصالح الغرب على المحك ([turkey economic under the generals-www.merip.org](http://turkeyeconomicunderthegenerals-www.merip.org)).

المطلب الثالث: اقتصاد ثمانينيات القرن العشرين في ظل تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي

عجزت حكومة أجاويد عام ١٩٧٩ وحكومة ديميريل عام ١٩٨٠ عن تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاحات المالية والاقتصادية؛ بسبب تصدي التظاهرات والإضرابات العمالية والصدمات بين العمال وقوات الشرطة والجيش في كل مكان من البلاد. ليكون الفيصل في انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ والذي استطاع قمع الاتحادات العمالية واليسار، وليصبح بالإمكان تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي الذي سمي "ببرنامج التثبيت الاقتصادي" كما سبق ذكره، وليقود صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجتمع الأعمال الدولي والبنوك الدولية بدعوى إعادة الثقة بتركيا، وفتح القروض المصرفية والحكومية ومتعددة الأطراف، حتى وصل الدين العام في تركيا إلى ٤٠ مليار دولار في نهاية الثمانينيات ١٩٨٠. ومع ارتفاع أسعار الفائدة دون تحديد سقف لها، لم تتوجه الأموال إلى الاستثمار في الصناعة، لكنها توجهت إلى السماسرة للمضاربة على أسعار الأسهم والسندات، وأصبح السماسرة يقومون بدور البنوك في تلقي الودائع وتوظيف الأموال، مقابل سعر فائدة وصل إلى ١٤٠٪، واستفادت الشركات القابضة العائلية من ذلك. إلا أن الحكومة تحركت في نهاية ١٩٨١ لضبط السوق، (هلال، ١٩٩٩).

واتخذت تدابير عدة من قبل الحكومة، فمن جهة تم تشجيع المستثمرين الأجانب، وتم إقامة أربع مناطق للتجارة الحرة حول موانئ إزمير وميرزن وبالقرب من أضنة، وأقامت شركات عالمية مشروعات صناعية لإعادة التصدير، وشجعت الحكومة الاستثمار في مشروعات المرافق والمنافع العامة، وتحديث الاتصالات وشبكات الطرق وغيرها. كما جرى تحويل المشاريع بنظام B.O.T أي ابن وشغل وحول، وأقيم بناء مشروع نهري دجلة والفرات لتوفير الطاقة الكهربائية وتوفير المياه للزراعة. وتوسعت الصناعة لتمتد إلى المدن الصغيرة، مما شجع عملية الهجرة من الريف إلى المدن، وليكون التصدير عنصرا مهما بعد دخول تركيا مرحلة سوق التجارة الحرة، واتجهت صادرات تركيا للأسواق العربية مقابل انخفاضها تجاه السوق الأوروبية، مما أدى إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ٤٥٪ سنويا في النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين، و٧٪ عام ١٩٨٦ و٨٪ عام ١٩٨٧. إلا أنه انخفض في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ مع ارتفاع أسعار البترول العالمية، (محافظة، ٢٠١٥).

المطلب الرابع: العقد الضائع وموقف صندوق النقد الدولي من الأزمة الاقتصادية (١٩٩٩-٢٠٠١)

كان الاقتصاد التركي ضعيفا في تسعينيات القرن العشرين مثلما كانت السياسة، حيث وُجه جزء كبير من الموازنة إلى الجيش والحرب على الأكراد، دون قيود أو رقابة، وفي ظل الشرعية الناقصة هذه كان السياسيون قادرين على نزح الأموال من البنوك، معتمدون على إعادة التوزيع الشعبوية والزبونية السياسية. وظلت ثقة الأسواق على مستوى متدن في معظم تلك الفترة، وفترات النمو السريع قصيرة جدا بالتبادل مع الأزمات الاقتصادية التي دمرت المستوى المعيشي للشعب، فنادرا ما انخفض التضخم عن معدل ٧٠٪، لذا سمي هذا العقد "بالعقد الضائع" فقد شهد هذا العقد ثمان حكومات ائتلافية وحكومي حزب واحد لم يدم عمر الواحدة منهما خمسة أشهر، (أوكتم، ٢٠١١) كما شهدت معدلات النمو تذبذبا وخلا شديدا في التوازن، فمعدل النمو عام ١٩٩٥ كان ٨٪ تقريبا وفي عام ١٩٩٦ ٧٠٪ وكذلك في عام ١٩٩٧ بلغ ٨٣٪ ليصل في عام ١٩٩٨ ٣٠٨٪ ولينتهي في عام ١٩٩٩ إلى ٦٠٪ (الطويل، ٢٠٢٠) وهكذا عانت البلاد من أزمات اقتصادية حادة خاصة في الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٩ أدت إلى انهيار الليرة إلى أدنى مستوياتها، واستمرار انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي لم

تتجاوز البليون دولار سنوياً، لتغرق البلاد بعدها في أواخر عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١ في أزمة حادة نتيجة ازدياد معدل العجز التجاري، وضعف القطاع المصرفي الشديد، مما أرغم أنقرة على تعويم العملة والوصول إلى حالة الكساد الشديد، (قطب، ٢٠٠٩).

موقف صندوق النقد الدولي من الأزمة الاقتصادية

استطاع صندوق النقد الدولي التحكم بالاقتصاد التركي في نهايات تسعينيات القرن العشرين، والذي عانى من التضخم الذي اقترب مرات عديدة من ١٠٠٪ كل عام، فبعد إسقاط حكومة أربكان (زعيم حزب الرفاه) التي كانت قد بدأت بتحقيق نجاحات اقتصادية، ثم موافقة حكومة مسعود يلماز (زعيم حزب الوطن الأم) على شروط الصندوق بدعوى الإصلاح الاقتصادي ومكافحة التضخم، فرض الصندوق ما عُرف بـ "برنامج الصدمة لمكافحة التضخم"، والذي وبشكل عام ينص على: تجميد الأسعار بين شهري يناير ومايو من عام ١٩٩٨، ويفرض على القطاع الخاص تخفيض الزيادات في الأسعار التي يخطط لها بنسبة النصف، وضرورة تنظيم قيم الدعم الزراعي من بداية عام ١٩٩٨، فلا ترفع خلال عام، وكذلك خصخصة العديد من المؤسسات والشركات، وتوظيف عائدات الخصخصة البالغة ٥ مليارات دولار على زيادة كمية الأموال الخاصة لدعم البرنامج، وفرض إصلاح نظام الضمان الاجتماعي على الحكومة، الذي يعاني من العجز، واتخاذ إجراءات صارمة تجاه المتهربين من دفع الضرائب. حيث بدأ هذا البرنامج من بداية عام ١٩٩٨، إلا أن الانعكاسات السلبية ظهرت سريعاً منذ بدء تطبيق البرنامج، وبدأت التظاهرات الشعبية الناقمة عليه، ليظهر مع هذه الأزمة الاقتصادية عمق الفساد السياسي والمالي للحكومات والجهاز المصرفي (الطويل، ٢٠١٠).

تبعات برنامج "الصدمة" لصندوق النقد الدولي

كان أبرز ما نجم عن الشروط السابقة (الطويل، ٢٠١٠):

١. تفاقم ظاهري المديونية وعدم الثقة، فديون تركيا عام ٢٠٠١ بلغت نحو ١٦٤ مليار دولار، منها ١١٤،٣ مليار دولار ديوناً خارجية والباقي داخلية، هذه عدا الديون الجديدة التي تزيد عن ٣٠ مليار دولار، ما يعني بالضرورة ازدياد أعباء المديونية السنوية، واستنزاف المزيد من الموارد المالية في حال استخدام القروض في مسارها الصحيح. وقد أدت سياسات الحكومة على صعيد الديون الداخلية من خلال إصدار سندات مسعرة بعملات أجنبية وبفائدة أعلى - مما زاد من الأعباء المالية - إلى تراجع البورصة التركية ٣٪، بسبب حالة الشك في جدوى خطة المبادلة، كما فقدت الليرة ٤٥٪ من قيمتها، وارتفعت قيمة ديون الحكومة بنحو ٣٥ مليار دولار، أي ما يزيد عن مجمل القروض لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمقدار ٥ مليارات دولار.
٢. انهيار برنامج مكافحة التضخم، فبينما تراجعت نسبة التضخم عام ١٩٩٧ إلى نحو ٦٠٪، وبينما كانت نسبة التضخم التي كان مستهدف تحقيقها عام ٢٠٠٠ يجب أن تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٠، لتصل نحو ١٠٪ فقط عام ٢٠٠١، لكن ذلك لم يتحقق. فمع انهيار سعر الليرة وتعويضها انهار برنامج صندوق النقد الدولي لمكافحة التضخم، وارتفع معدل التضخم حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو ٨٠٪ مع نهاية عام ٢٠٠١.
٣. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فتضاعفت أسعار السلع الاستهلاكية، وتبددت المدخرات بنسبة ٤٥٪، وأصبح أكثر من ١٣ مليون تركي يعيشون تحت خط الفقر، خاصة وأن صندوق النقد الدولي لا يهتم بالانعكاسات الاجتماعية، حيث بلغت نسبة البطالة عام ٢٠٠١ أكثر من ٢٠٪، والتي زادت مع ما عرف بالإصلاحات الزراعية التي طالب بها الصندوق.
٤. بلغت خسائر تركيا في نوفمبر عام ٢٠٠١ ما يزيد عن ٢٧ مليار دولار خلال أزمته عام ٢٠٠٠ و٢٠٠١، سواء كخسائر من ودائع البنك المركزي من العملات الأجنبية واحتياطياتها منها، أو من قيمة الخسائر التي منيت بها البنوك تحت التصفية، وهروب أكثر من ٤ مليارات دولار من المصارف التركية.

المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية يُخرج تركيا من مأزق صندوق النقد الدولي

إن حزب العدالة والتنمية الذي وصل إلى السلطة منذ عام ٢٠٠٢ واستمر فيها أربع دورات متتالية حتى كتابة هذه الدراسة، نجح في تغيير الواقع الاقتصادي التركي بشكل إيجابي وتصادي، أفضى إلى إخراج البلاد من مأزق صندوق النقد الدولي، وتسديد كامل ديونها له.

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية يطبق رؤية اقتصادية جديدة

لقد اعتمد الحزب منذ عام ٢٠٠٢ في حل هذه الأزمات على رؤية اقتصادية جديدة، يستطيع من خلالها إيجاد حلول ناجعة للتحديات، خاصة في ظل إيمان الحزب بمقدرات الدولة وإمكاناتها، كان من أبرزها وبشكل عام: ترك العمل بنظام "الصرف الثابت" والانتقال للأخذ بنظام "الصرف المرن"، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاص لعلاج الكثير من المشكلات، ومكافحة البطالة. حيث حددت الحكومة هدفاً يتمثل في أن يتجاوز معدل الاستثمار نسبة (٣٠٪) من الناتج القومي الإجمالي، وذلك من خلال زيادة التقشف وخفض النفقات، وجذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر، كما اهتمت بتأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد، وإصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي الماهرة وتحسين بيئة العمل، إلى جانب الاهتمام بإصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة. ولتحقيق ذلك قامت الحكومة بمحاربة الفساد وخاصة على مستوى المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة، وتحويل بعضهم إلى التحقيق مثل تانسو تشيلير ومسعود يلماظ، وهم رؤساء وزراء سابقين، وخفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى، فقلصت عدد الوزارات وباعت آلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصصة للنواب، وشكلت لجاناً برلمانية لتعقب الفاسدين، الذين اختلسوا البنوك الحكومية والخاصة، وأصدرت قانوناً يسمح بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقربائهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد قيمة ما نهب من هذه الأموال وتحويلها لخزينة الدولة، وتشجيع الاستثمار الإنتاجي من خلال إعطاء المجال لإقامة المصانع والشركات التي تنتج للتصدير، في محاولة لحل مشكلة البطالة (توم، ٢٠١٦).

كما سعت الحكومة منذ عام ٢٠٠٢ إلى تنفيذ برنامج بالتعاون مع صندوق النقد الدولي يهدف إلى خفض التضخم وتحقيق إصلاحات هيكلية تهدف إلى زيادة إمكانية النمو في تركيا، فاتبعت سياسة الصرامة والانضباط في سياسات الإنعاش الاقتصادي، والتي أخذت شكل برامج استقرار في تعزيز مرونة الاقتصاد والاستقرار المالي وتحسين أدائه. لذلك دعمت الحكومة استقلالية البنك المركزي للجمهورية (CBRT) وإعادة تحديد دوره، حيث أعلن البنك مروره إلى استهداف التضخم باعتباره الهدف النهائي للسياسة النقدية، وقد اعتمد هذا النظام بسبب ضعف القطاع المالي خلال المرحلة التمهيدية من ٢٠٠١-٢٠٠٥، وبات هدفه الرئيس هو ضمان استقرار الأسعار، والاحتفاظ بحق التدخل من أجل تجنب التقلبات الدرامية في سعر الصرف، وأعلن توقعاته عن معدلات التضخم في المرحلة التمهيدية وللسنوات ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على التوالي بنسبة ٣٥٪ و ٢٠٪ و ١٢٪ في اتفاق مع الحكومة، ونشر في بيان له عام ٢٠٠٥ أن السياسة النقدية أصبحت أكثر قابلية للتنبؤ. وأصبح البنك المركزي أكثر قدرة على تطبيق سياسة استهداف التضخم بشكل جيد، نتيجة العمل الدؤوب على تصميم العديد من النماذج لمعرفة وضع الاقتصاد التركي، والمساعدة على التنبؤ بأفاقه المستقبلية، وإصدار تقارير شهرية خاصة بأحوال سوق النقد الأجنبي والسياسة النقدية، مما كان له أثر كبير في زيادة الشفافية، وزرع الثقة في أوساط المتعاملين داخل السوق وتوفير الجو المناسب للاستقرار، (جباري والعوادي، ٢٠١٤).

ولتوضيح مؤشرات الاقتصاد في ظل حكم حزب العدالة والتنمية سيتم استعراض الجدول الآتي:

جدول (١): مؤشرات الوضع الاقتصادي التركي بالدولار عام (٢٠١٥-٢٠٠١) (توم، ٢٠١٦: ٤٠ و ٤٢)

الرقم	مؤشرات النمو الاقتصادي	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
١	معدل دخل الفرد	\$٢١٨٠	\$٣٣٠٠	\$١٠٠٠٠	\$١٠٠٧٩	\$١٠٠٥٨	\$١٠٠٦٤	\$١٠٠٩٧٥	\$١٠٠٥٢	\$٩٢٢١
٢	نسبة البطالة	٢٠٪	١٠،٤٪	١١،٥٪	١١،٢٪	٩،٢٪	٨،٤٪	٩،١٪	١٠٪	١٠،٣٪
٣	نسبة التضخم	٧٠٪	٣٢٪	١٠٪	٦،٤٪	١٠،٥٪	٦،٢٪	٧،٤٪	٨،٢٪	٨،٨٪
٤	حجم الصادرات	٢٨ مليار \$ عام ٢٠٠٠	٣٦ مليار \$	١٣١ مليار \$	١٢١ مليار \$	١٤٢ مليار \$	١٦٢ مليار \$	١٦٢ مليار \$	١٦٩ مليار \$	١٥٢ مليار \$
٥	الناتج المحلي الإجمالي	١٨٠ مليار \$	٣٥٠ مليار \$	٧٥٠ مليار \$	٧٢٩ مليار \$	٧٧٢ مليار \$	٧٨٧ مليار \$	٨٢٢ مليار \$	٨٠٠ مليار \$	٧١٧ مليار \$

٦	معدل النمو الاقتصادي	٩٠٥-٪	٦٤٩٪	٦٤٨٪	٩٤٢٪	٨٠٨٪	٢٤١٪	٤٤٢٪	٢٤٩٪	٤٤٪
٧	نسبة الديون	٧٧٪	٦١٤٤٪*	٣٩٪	٤٢٣٪	٣٩١٪	٣٦٢٪	٣٦٣٪	٣٣٥٪	٣٢٩٪

المصادر: ترك برس- سجل الاقتصاد التركي خلال ١٢ عاما (١) و(٢) + مجلة الإداري: الاقتصاد التركي ٧ سنوات حققت معجزة Turkey Economic Outlook- Focus Economic + مؤشرات الاقتصاد التركي (٢٠٠٢-٢٠١٥).
siteresources.worldbank.org +democraticac.de + دراسة (معمر خولي، ٢٠١١) "الإصلاح الداخلي في تركيا)

إن نظرة عامة للجدول السابق ودون الخوض في تحليله يبين سبب وصول تركيا للمرتبة السادسة عشر من مجمل اقتصاديات دول العالم، وسادس أكبر اقتصاد في أوروبا، ويوضح أن بعض التقلبات والتباطؤ إنما يعود لطبيعة الانعكاسات الدولية والأزمات الاقتصادية الدولية التي تأثرت بها جميع دول المنطقة، ومنها دول أوروبا نفسها. فنسبة الدين العام وفقا لمعايير ماسترخت وبحسب تعريف الاتحاد الأوروبي، لا بد ألا يتجاوز سقف الدين العام ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة. ونسبة ديون تركيا إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز هذا السقف منذ عام ٢٠٠٦، فقد بلغت عام ٢٠٠٦ (٥٢،٧٪) ليستمر بالانخفاض والوصول إلى ٣٣٪ عام ٢٠١٥. (توم، ٢٠١٦).

المطلب الثاني: تركيا تسدد كل ديونها لصندوق النقد الدولي

سارت تركيا بخطى قوية نحو الخروج من مأزق صندوق النقد الدولي، حيث استطاعت أن تقلص ديونها له من ٢٣،٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٦،٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وتزليل ستة أصفار من الليرة التركية. (خولي، ٢٠١٤) ولتستمر في تقليص دينها للصندوق إلى أن أنهت في أيار ٢٠١٣ تسديد آخر دفعة منه. وقد كانت تركيا وبحسب إحصاءات وكالة الأناضول قد وقعت (١٩) اتفاقية استعداد ائتماني مع صندوق النقد الدولي، وكانت آخر اتفاقية وقعت مع عام ٢٠٠٥ في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، والتي اتخذت قرارا بعدم إبرام اتفاقيات جديدة مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٨. (www.akparti.org.tr) حيث أعلن أردوغان - عندما كان رئيسا للوزراء- تمكن بلاده من تسديد جميع ديونها لصندوق النقد الدولي، والذي كان لها ماض متوتر معه، لتصبح عندها عضوا في نادي الدول غير المدينة للمؤسسة الدولية، فقال: " تركيا تمكنت وبعد فترة طويلة من التسديد الكامل لديونها لصندوق النقد الدولي، فقد سددت آخر شريحة من دينها والبالغة ٤١٢ مليون دولار، وكانت قد بدأت بالاقتراض منه منذ ١٩٥٨، ولتصبح ومنذ ٥٢ عاما ولأول مرة بلا ديون لصندوق النقد"، ولتصبح تركيا أيضا ضمن دول مجموعة العشرين الأقوى اقتصاديا في العالم، وتسعى لتكون في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية عام ٢٠٢٣ من الدول العشر الأقوى اقتصاديا في العالم. (www.Aljazeera.net).

وقد علق أردوغان في كلمة له في منتدى رجال الأعمال المشترك مع بيروت: "إن صندوق النقد الدولي في تقريره لعام ٢٠١٥ قد توقع أن اقتصاد تركيا سينمو بمعدل ٣،٥٪ سنويا حتى عام ٢٠٢٠، لكن تركيا تسعى لأن يكون هذا الرقم أعلى بكثير مما يتوقعه صندوق النقد الدولي، الذي يحاول تقليص توقعاته لتركيا، عندما كنت رئيسا للوزراء حاول صندوق النقد الدولي التدخل في سياساتنا، فاعتذرت إليهم وقررت إيقاف التعامل معهم، وتسديد كامل ديون تركيا لهم، وفيما بعد قام صندوق النقد بطلب قرض من تركيا قيمته (٥) مليارات دولار، إن ما وصلت إليه تركيا من قوة سياسية كانت بسبب تخلصها من ديون صندوق النقد الدولي، الذي يحاول التدخل في سياسة الدول المقترضة منه". (موقع رئاسة جمهورية تركيا، ٢٠١٦)

كما صرح في كلمة افتتاحية لمنتدى الأعمال الاقتصادي "تركيا- أفريقيا" المنعقد في إسطنبول ٢ نوفمبر ٢٠١٦: "إذا كنتم تتطلعون لتنمية اقتصادكم، ولبلوغ هذا الهدف يقترحون عليكم الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك بفوائد، على أن هذا هو السبيل الوحيد لتحقيق غايتكم، فذلك ليس إلا نموذجا جديدا من الاستعمار والعبودية". حيث يرى أردوغان أن المؤسسات المالية من خلال الاقتراض تحاول وضع قيود على المنظومة الاقتصادية والصناعية والسياسية لدى البلد المقترض، مؤكدا أن تركيا ترفض اقتراحات الاقتراض خوفا من أن تكون مستعمرة (غايري، ٢٠١٦) (Arabic.rt.com).

الخاتمة

وفقا لما تم دراسته في المباحث السابقة في محاولة لتتبع فرضياتها والإجابة على التساؤلات التي طرحت في مقدمتها، فقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة ارتباطية بين قدرة حزب العدالة والتنمية على إخراج تركيا من مأزق صندوق النقد الدولي وسداد كامل الدين التركي له عام ٢٠١٣ وبين السياسات الاقتصادية التي فرضها الحزب منذ توليه السلطة عام ٢٠٠٢ ضمن الإصلاحات الهيكلية التي تبناها.

لذا خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات من أبرزها:

الاستنتاجات

١. أن صندوق النقد الدولي ورغم كونه وكالة نقدية دولية متخصصة في إقراض الدول بدعوى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي، إلا أنه من جهة أخرى نظام نقدي وضع بناء على ميزان القوى الناتج عن الحرب العالمية الثانية، لذا كثيرا ما ارتبطت القروض التي يقدمها بموقفه السياسي من القضايا التي ترتبط بمصالح ومواقف هذه القوى. فكثيرا ما تحاول هذه القوى التدخل في سياسات الدول المقترضة من خلال هذه الوكالة، والتي كثيرا ما تفتقر تقاريرها عن أوضاع الدول المقترضة النقدية إلى الشفافية، سواء بدعم خطط حكومات الدول الإصلاحية أو العكس، وذلك بغرض إبقاء الدول المقترضة تحت رحمة الصندوق. مما دفع بعض الدول الحريصة على استقلال قراراتها السياسي إلى السعي الحثيث للخروج من دائرة الدين للصندوق.
٢. أن تركيا عانت ومنذ نشأة الجمهورية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية من اضطرابات اقتصادية تفاوتت وتدرجت، مما دفعها للانضمام لصندوق النقد الدولي عام ١٩٤٧ وبدأت بالاقتراض منه منذ عام ١٩٥٨، ليبدأ الصندوق عندها بالتحرك للإشراف على عمليات إعادة جدولة الديون في تركيا وتحقيق الاستقرار، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، لتزداد الصعوبات الاقتصادية تزامنا مع الاضطرابات السياسية والانقلابات العسكرية، خاصة وأن التدابير السياسية للحكومات المتتالية كانت تعزز الإنفاق الحكومي، وتدابير صندوق النقد الدولي لم تجد نفعا سواء في وصفة عام ١٩٥٨ أو وصفة عام ١٩٧٠، مما أدى إلى تأزم اقتصادي أكبر، في ظل غياب إصلاحات هيكلية حقيقية، وليصل الاقتصاد في نهاية سبعينيات القرن العشرين إلى أسوأ أزمة منذ سقوط الدولة العثمانية، قل معها النشاط الاقتصادي وارتفعت مؤشرات المعيشة، وارتفعت الأسعار ونشطت السوق السوداء.
٣. أن محاولة حكومة أوزال في ثمانينيات القرن العشرين باتخاذ تدابير للنهوض بالاقتصاد التركي وفق برنامج صندوق النقد الدولي " برنامج التثبيت الاقتصادي " شهد تحسنا لم يدم، لتدخل البلاد بعدها في العقد التالي في حالة ضعف اقتصادي وسياسي وسمته " بالعقد الضائع ".
٤. عانت تركيا في تسعينيات القرن العشرين من أزمات اقتصادية حادة في ظل وضع سياسي مضطرب، شهد انقلابا ناعما، وثمانى حكومات ائتلافية وحكومتى حزب واحد لم يدم عمر الواحدة منهما خمسة أشهر ومواجهات عنيفة مع الأكراد، وقدرة للسياسيين على نزح الأموال من البنوك دون قيد أو رقابة، أوصل البلاد إلى أزمة حادة في عام ٢٠٠١، وهي تمثل حالة انهيار اقتصادي كبير، فرض صندوق النقد الدولي في ظلها تطبيق " برنامج الصدمة لمكافحة التضخم "، والذي أتى بنتائج عكسية وسلبية منذ بدء التطبيق، وكشفت هذه الأزمة عمق الفساد السياسي والمالي للحكومات والجهاز المصرفي.
٥. أن السياسة الاقتصادية الجديدة التي اتبعتها حزب العدالة والتنمية، والذي وصل إلى السلطة منذ عام ٢٠٠٢ واستمر لأربع دورات متتالية حتى كتابة هذه الدراسة، استطاع من خلالها فرض رؤية اقتصادية صارمة تقوم على مبدأ مكافحة الفساد وفرض إصلاحات هيكلية، أفرزت واقعا اقتصاديا إيجابيا.
٦. استطاع حزب العدالة والتنمية تقليص ديون تركيا لصندوق النقد الدولي بشكل تدريجي، وفق سياسة تعتمد على عدم الاقتراض من صندوق النقد الدولي منذ عام ٢٠٠٨، ليصل إلى سداد كامل الدين التركي للصندوق عام ٢٠١٣. في ظل قناعة صانع القرار بأن من عوامل القوة السياسية التي وصلت إليها تركيا كانت بسبب تخلصها من ديون صندوق النقد الدولي، الذي يحاول دائما التدخل في سياسة الدول المقترضة منه.

التوصيات

١. أن تشكل تركيا والدول التي نجحت في سداد ديونها لصندوق النقد الدولي ناديا اقتصاديا استشاريا يدعم ويوجه الدول الحريصة على إنهاء ديونها للصندوق من خلال تقديم الحلول الناجعة والمساعدات الممكنة.
٢. أن تحاول تركيا والدول النامية وخاصة العربية منها والدول المتفقة على ضرورة إصلاح ميثاق صندوق النقد الدولي، تشكيل جبهة داخلية تطالب وتدعم الحد من سيطرة الدول الكبرى على سياسات وقرارات الصندوق، والضغط من أجل تعديل بنود ميثاق الصندوق خاصة ما يتعلق بقانون التصويت والتمثيل.

٣. أن يتم في حال تعذر إصلاح سياسات صندوق النقد الدولي محاولة إيجاد مؤسسات نقدية واقتصادية بديلة ولو على المستوى الإقليمي، تسعى بشفافية وحيادية إلى تمكين الدول المقترضة من الخروج من أزماتها الاقتصادية، وفق ميثاق داخلي منصف يسعى بصدق إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- أوكتيم، كرم. (٢٠١١). تركيا الأمة الغاضبة. أنقرة: مكتب سطور الجديدة للنشر.
- باير، شريل. (١٩٧٧). فسخ القروض الخارجية: صندوق النقد الدولي والعالم الثالث (بيار عقل، مترجم). ط ١، بيروت: دار الطليعة للنشر.
- ترك برس. (٢٠١٦). كيف نجحت تركيا بإنهاء مغامرات الاستدانة من صندوق النقد الدولي. مسترجع من الموقع: www.turkpress.co
- توم، بسمة: (٢٠١٦). نظرية "تصفير المشاكل" وأثرها على مكانة تركيا الإقليمية (٢٠٠٢-٢٠١٥). ط ١، عمان: المكتبة الوطنية.
- جباري، شوقي والعوادي، حمزة. (٢٠١٤). سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب: البرازيل، تشيلي، وتركيا [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم البواقي، الجزائر.
- الطويل، رواء. (٢٠٠٢). تركيا وصندوق النقد الدولي (٢٠٠٠-٢٠٠٢). الموصل: مركز الدراسات الإقليمية.
- الطويل، رواء. (٢٠١٠). الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية. ط ١، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
- عمر بولات. (٢٠١٤ و٢٠١٥). سجل الاقتصاد التركي خلال ١٢ عاما (١) و(٢). ترك برس، مسترجع من الموقع: www.turkpress.co
- فرحان، نهى. (١٩٨٤). الاقتصاد التركي. ط ١. جامعة المستنصرية، بغداد: معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية.
- فريد غايلى. (٢٠١٦). أوردغان: الاقتراض من صندوق النقد الدولي عبودية. مسترجع من الموقع: Arabic.rt.com
- قسم البحوث والدراسات. (١٩٨٨). صندوق النقد الدولي أداة بيد الإمبريالية. ط ١، بيشاور، أفغانستان: مركز الدراسات بمجلة رسالة الجهاد.
- قطب، إياد. (٢٠٠٩). النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا. الأكاديمية السورية الدولية، دمشق.
- محافظ، علي. (٢٠١٥). تركيا بين الكمالية والأوردغانية (١٩١٩-٢٠١٤). ط ٣، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- محمد، أسامة. (ب.د.ت). صندوق النقد الدولي: كمصدر من مصادر التمويل. جامعة الإسكندرية، مصر.
- مجلة الإداري. (٢٠٠٨). الاقتصاد التركي ٧ سنوات حققت معجزة. on-line، مسترجع من الموقع: www.alidarimagazine.com
- محمد الشبوط. (ب.د.ت). الاقتصاد التركي والاستثمارات الأجنبية: الدوافع والمعوقات. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مسترجع من الموقع: democraticac.de
- محمد الشبوط. (٢٠١٦). مؤشرات الاقتصاد التركي لسنة (٢٠٠٢-٢٠١٥). المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مسترجع من الموقع: democraticac.de

معمّر خولي. (٢٠١١). الإصلاح الداخلي في تركيا. المركز العربي للأبحاث والدراسات، مسترجع من الموقع: www.dohainstitute.org

معمّر خولي. (٢٠١٤). العلاقات التركية-الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل. المركز العربي للأبحاث والدراسات، مسترجع من الموقع: www.dohainstitute.org

موقع الجزيرة نت. (٢٠١٣). تركيا تسدد جميع ديونها لصندوق النقد الدولي. مسترجع من الموقع: www.aljazeera.net

موقع رئاسة الجمهورية التركية. (٢٠١٦). "صندوق النقد الدولي يحاول التدخل في سياسة الدول المستفيدة من قروضه. مسترجع من الموقع: www.tccb.gov.tr

موقع المعرفة. (ب.د.ت). التاريخ الاقتصادي التركي. مسترجع من الموقع: www.marefa.org

موقع المقر العام لحزب العدالة والتنمية. (٢٠١٣). تركيا تسدد آخر دفعة من ديونها لصندوق النقد الدولي. on- مسترجع من الموقع: www.akparti.org.tr

هلال، ضا. (١٩٩٩). السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان. ط١، القاهرة: دار الشروق.

References

- Focus Economic. (2015). **Turkey Economic Outlook**. Retrieved from: www.focus-economic.com.
- Middle East Research and Information Project (MERIP). (n.d). **Turkey's Economy Under the Generals**. Retrieved from: www.merip.org.
- World Bank. (n.d). **Reducing Public Debt: Turkey**. Retrieved from: siteresources.worldbank.org
- Wikipedia. (n.d). **Economic History of Turkey**.